تونس المستقلة ومساعي ضبط الحدود الصحراوية مع الجزائر ابان الثورة التحريرية

على ضوء أرشيف المصلحة التاريخية لجيش البر وجريدة الصباح التونسية -

قضية « la Poste de Fort-Saint » انموذجا 1957- 1959

Independent Tunisia and the efforts to control the Saharan border with Algeria during the liberation revolution in the light of the Tunisian newspaper Al-Sabah and the archives of the historical interest of the Army of the Land - the case « la Poste de Fort Saint » model 1957-1959

عبد الله موساوي[1]

جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري

abdallah.moussaoui@univ-constantine2.dz

د. موسى لوصيف

مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية – جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري

mloucif9@gmail.com

تاريخ الوصول 29 /2020/04 القبول 2020/11/28 النشر علي الخط 2021/09/15

Received 29 /04/2020 Accepted 28/11/2020 Published online 15/09/2021

ملخص:

تعد الحدود الجزائرية التونسية جزءا من ظاهرة الحدود المغاربية التي كان لسياسة الاستعمار الفرنسي دورا كبيرا في نشأتها، فبعد استقلال تونس سنة 1956 ونظرا لاتجاهها نحو تكريس سياسة القطرية لبناء الدولة الوطنية، حاول مسؤولو الدولة الفتية –بعد تحقيق الاستقلال السياسي– جاهدين استكمال سيادة تونس الترابية، فكانت البداية بطرح ما اعتبروه الحقوق التاريخية للدولة التونسية مع كل من ليبيا والجزائر، وابتداء من سنة 1957 بدأت رسميا المطالب التونسية، فكانت أولى الخطوات هي ضم موقع حصن سان « Fort-Saint » الحدودي، مستندين إلى العديد من الاتفاقيات المبرمة من طرف المسؤولين الفرنسيين في كل من تونس والجزائر، والخاصة بضبط الحدود الصحراوية بين البلدين، لكن السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر– ولأسباب استراتيجية وعسكرية أملتها الظروف التي تشهدها المنطقة الحدودية– كان لها رأي آخر بخصوص تلبية مطالب الدولة التونسية، الامر الذي خلق نزاعا بين هذه الاخير والإدارة الاستعمارية بالجزائر حول أحقية تبعية موقع « Fort-Saint » هل للتراب التونسي أم الجزائري؟، وهو ما توضحه كل من جريدة الصباح التونسية ووثائق أرشيف المصلحة التاريخية لجيش البر «Service Historique de l'armée de Terre ».

الكلمات المفتاحية: الحدود الصحراوية؛ تونس؛ الجزائر؛ الاستعمار الفرنسي؛ جريدة الصباح؛ حصن سان.

Abstract:

The Algerian-Tunisian border is part of the Phenomenon of the Maghreb Borders, which the French colonial policy played a major role in its emergence, after Tunisia's independence in 1956 and due to its tendency towards enshrining a Qatari policy of national state-building, the officials of the young state tried - after achieving political independence - to complete Tunisia's territorial sovereignty, beginning with the introduction of what they considered the historical rights of the Tunisian state with both Libya and Algeria, Beginning in 1957, Tunisian demands were officially launched, and the first step was to annex the Fort-Saint border post, based on several agreements reached by French officials in Tunisia and Algeria, on the control of the saharan border between the two countries, But the French colonial authorities in Algeria - for strategic and military reasons dictated by the circumstances in the border region - had another opinion regarding the meeting of the demands of the Tunisian state, which created a dispute between the latter and the colonial administration in Algeria over the right to subservient to the site 'Fort-Saint' is the Tunisian soil or Algerian soil? This is illustrated by the Tunisian newspaper Al Sabah and the archives of the historical interest of the Army of The Land.

Keywords: The Saharan border; Tunisia; Algeria; French colonialism; newspaper Al Sabah; Fort Saint.

(1) المؤلف المرسل: عبد الله موساوي البريد الإلكتروني: abdallah.moussaoui@univ-constantine2.dz

1. مقدمة:

بقدر ما لعبت الحدود التونسية الجزائرية دورا إيجابيا بارزا فترة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي، كالمساهمة في تموين وتمويل الثورة الجزائرية بقدر ما كانت مصدر فتنة وصراع، هذا وقد كان لتكريس القطرية من طرف النظام البورقيبي دورٌ كبيرٌ في طرح ما يسمى قضية المطالب الحدودية الصحراوية التونسية مع الجزائر والتي اصطدمت بدايةً بالإدارة الاستعمارية الفرنسية، التي حاولت ما استطاعت الحفاظ على مكتسباتها في الجزائر ضد مطالب تونس المستقلة، ونظرا لأهمية القضية، فقد كانت الشغل الشاغل آنذاك على المستوى الرسمي، سواء في فرنسا أو في تونس، وهو ما نستشفه من خلال الخطب الأسبوعية للرئيس الحبيب بورقيبة، هذا الأخير الذي جعل من أولوياته بعد اعلان الجمهورية سنة 1957 العمل على تحقيق السيادة الوطنية، بداية بمحاولة ضم المراكز الحدودية مع الجزائر، على غرار موقع «Fort-Saint»، وهي الخطوات التي كان لها صدا كبيرا في العديد من الصحف المغاربية على غرار جريدة الصباح التونسية، وكذا الأرشيف الفرنسي على سبيل المثال لا الحصر أرشيف المصلحة التاريخية لجيش البر «Service Historique de l'armée de Terre» الذي تتبع تفاصيل مسألة "حصن سان" ومساعي كلا الجانبين الفرنسي والتونسي لكسب القضية، وهو ما دفعنا لطرح التساؤلات الآتية: فيما تكمن حقيقة مسألة « la Poste de Fort-Saint » التي سعت الحكومة التونسية الى تسويتها؟، وما موقف الإدارة الاستعمارية بالجزائر من المطالب التونسية ؟ وإلى أي مدى كانت الحجج المقدمة من كل طرف كافية لإثبات تبعية الموقع له ؟.

2. الظروف العامة لنشأة الحدود بالمغرب العربي:

قبل الاجابة على التساؤلات الانفة الذكر وجب الاشارة إلى أن أغلب الباحثين والمؤرخين يعزون ظاهرة الحدود بشكلها الحالي إلى الدور الاستعماري الحديث، فإذا عدنا إلى ماضي المنطقة من الناحية التاريخية، نجد أن تجاربها التاريخية الطويلة عرفت وحدة متماسكة لمكوناتها من حدود مصر الساحلية إلى حدود الأطلسي، مرورا بجميع سواحل إفريقيا الشمالية وصولا إلى إسبانيا، لكن ضعف السلطة المركزية وقيام التحالفات المحلية أدخل المنطقة تجربة التجزئة التي تمثلت في ميلاد إمارات منفصلة كإمارة بنو مرين بالمغرب الأقصى، وبنو عبد الواد بالمغرب الأوسط وبنو حفص بافريقية، غير أن هذه الامارات المنفصلة كانت كثيرا ما تواجه محاولات توحيدها سياسيا ودينيا، من طرف بعض القبائل أو بعض الزعماء الدينين الذين كانوا غالبا ما ينطلقون من الصحراء جنوب المغرب الأقصى[1].

تجدر الاشارة أنه حتى في فترات التفكك والانفصال بين الوحدات السياسية المغاربية، فإن هذه الاخيرة ظلت دائما وعاءً حضاريا وكتلة متراصة لا تعرف فيما بين مكوناتها البشرية والجغرافية حواجزاً أو حدودا، إلا ان التحولات السياسية التي أخذت تخضع لها المنطقة اثناء التواجد العثماني والاحتلال الأوروبي، هي التي أدت في نهاية المطاف إلى افراز ظاهرة الحدود.

من بين الأسباب التي حالت دون ضبط الحدود بين الجزائر وتونس ابان الفترة العثمانية نجد رغبة حكام تونس التوسع نحو الغرب، ففي عام 1625م اشتد الخلاف الحدودي بعد احتياج العسكر التونسيون غرب واد صراط من طرف القائد مراد قورصو، الأمر الذي أثار استنكار ديوان الجزائر، الذي جهز حملة عسكرية برية انهزم فيها التونسيون في معركة السطارة، قرب مدينة الكاف في 17 ماي 1628، وحملة موازية بحرية هاجمت السفن الجزائرية ميناء حلق الواد، فأحرقت المراكب والسفن، ولايجاد حل بادر يوسف داي بعقد صلح بإرسال وفد إلى الجزائر، فقام بتوقيع في 06 جويلية 1628 اتفاقا نص على ما يلي: "يبقى مجرى واد صراط هو الحد الفاصل بين البلدين في المناطق الجنوبية، وبذلك تواصلت تحديد الحدود بين البلدين، من واد ملاق ابتداءً من نقطة الحيرش إلى قلب الثيران إلى غاية رأس جبل الحفا، والى

(1) محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، منشورات افريقيا الشرق، المغرب 1999، ص 39.

غاية البحر، بينما الذين يعبرون الحدود من أي البلدين لا يتم الإعلان عنهم من طرف الدولة، ويعتبرون متخلين عن بلدهم ويعتبرون من البلد الذي اختاروه[1].

ورغم محاولات ترسيم الحدود انذاك بين القطرين المتجاورين، إلا انها لم ترق في أي وقت من الاوقات إلى مستوى الحدود السياسية أو الحواجز التي تحول دون تواصل المنطقة وامتدادها غربا وشرقا، كما لم تقف دون تنقل الاشخاص والأمتعة والدعم الموجه إلى حركة المقاومة الشعبية الجزائرية في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، وهكذا لم يكن رسم الحدود السياسية الحقيقية بين البلدين وتكريسها باتفاقيات ومعاهدات فرضتها فرنسا لتوسيع نفوذها بالمنطقة فقط، بل إن احتلال فرنسا لتونس عام 1881 كان كذلك بدافع المحافظة على الحدود الجزائرية وتعزيزها دون وصول الدعم من الاسلحة والذخائر للمقاومة الشعبية الجزائرية[2]، ومن هنا نتوقف لنتساءل متى كانت بدايات ترسيم الحدود بين تونس والجزائر؟ وما هي أبرز الاتفاقيات التي ضبطت العملية؟.

3. الحدود الصحراوية التونسية الجزائرية: بدايات الترسيم 1901-1949

سعى الاستعمار الفرنسي مع بداية القرن 20 إلى وضع عدة اتفاقية تحدد حدود الجزائر مع كل من تونس والمغرب، خاصة الحدود الصحراوية منها والتي لم يتم تدارسها في وقت مضى خدمة للسياسة التوسعية في الصحراء مستقبلا، وقد كانت لاتفاقيتي 1901 و1902 خلفيات سياسية واقتصادية ساهمت في تعزيز الوجود الفرنسي في منطقة المغرب العربي عامة، وفي الجزء الجنوبي من بلدانه بصفة خاصة، حيث نالت منطقة الحدود الصحراوية المغاربية (تونس – الجزائر – المغرب) النصيب الاكبر[3].

للإشارة فإن أولى المحاولات التي سعت لترسيم الحدود بين الجزائر وتونس، فترة الاحتلال الفرنسي، كانت بتوقيع اللجنة المختلطة التونسية الفرنسية على اتفاقية سنة 1901 التي بموجبها تحديد الحدود الغربية التونسية، والتي تمتد من طبرقة على البحر الأبيض المتوسط الى بئر رومان جنوب شط الجريد[4].

وجب التذكير أنه عقب مفاوضات مع القبائل الحدودية بين البلدين على ثلاث تجمعات[5] تم انشاء لجنة تحكيم متكونة من ممثلي سلط الاستعمار في كل من الجزائر وتونس والتي ترأسها العميد "دنلاروب Dnlarub" من مصلحة الجغرافية الحربية، التي اجتمعت في 1898، فتم قبول الترسيم المقترح الذي نتج عنه محضر اجتماع موقع في 20 سبتمبر 1901 من طرف السيد "Pighoiv" المقيم العام بتونس، وفي 01 ديسمبر 1901 من طرف السيد Revoll" الحاكم العام بالجزائر، والذي أسفر عن مرسوم ثنائي في 14 جوان 1902.

كما شهدت سنوات 1907-1909 بداية المطالب بتمديد الحدود في العرق الغربي، حيث طالبت حكومة الاستعمار الفرنسي في الجزائر بمناطق جنوب بئر الرومان- بئر عوين- جنين، الذي يعتبر كطريق ولوج من تونس نحو ليبيا، فالسلطات الفرنسية اعتبرت ان العرق تابع للبدو الرحل الجزائريين وبالتالي هو تحت سلطتها المتمركزة بواد سوف[6].

---

(1) برابح محمد الشيخ، " التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى وتونس نموذجا)"، مجلة دراسات وابحاث، ع 27، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جوان 2017، ص 26.

(2) محمد رضوان، المرجع السابق، ص 61.

(3) للمزيد حول اتفاقيتي 1901 و1902، وبصفة أخص حول ضبط الحدود الجزائرية المغربية انظر: الحسين السباعي، "اتفاقيتا 1901 و1902 بين المغرب وفرنسا حول قضايا الحدود الجزائرية المغربية"، المجلة التاريخية المغاربية، ع 119، السنة 32، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، جوان 2005، ص 59، 63، 65.

(4) نور الدين عسَّال، "تونس ومسألة الحدود مع الجزائر اثناء الثورة التحريرية 1954-1962"، مجلة افاق فكرية، ع 08، جامعة سيدي بلعباس، أكتوبر 2018، ص 04.

(5) التجمعان الاوليان خاصان بمنطقة غار الدماء، والثالث الواقع بين عقلة العفريت على بعد 06 كيلومترات شمال غوط الرحبة.

(6) Service Historique de l'armée de Terre, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Note sur « La Frontière Algéro-Tunisienne dans Les Territoires du Sud », 28 février 1955, p 01.

الجدير بالإشارة أنه بتاريخ 19 ماي 1910 وقع انعقاد لجنة النظر في ضبط الحدود الحدود التونسية الطرابلسية –انطلاقا من ساحل البحر الى غدامس حيث تم بموجبها الامضاء على اتفاقية بين باي تونس والسلطان العثماني، أقرت نهائيا الخط الحدودي الفاصل بين مجال الولاية العثمانية ومجال المحمية التونسية[1].

اللافت للانتباه انه تم اقصاء الجانب الجزائري عن هذه المفاوضات، فأولوية وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية تتمثل في انهاء ضبط المجال الفرنسي مع العثمانيين، وهو ما دفعه لحصر المفاوضات والأشغال المتعلقة بهذه المسألة بين الجانب التونسي والجانب الفرنسي وإقصاء الحكومة في الجزائر، تجنبا لظهور أي إشكالات حول الحدود التونسية الجزائرية قد تعرقل سير الاشغال.

الملاحظ أنه؛ وعلى عكس توقعات الجانب الجزائري جاءت اتفاقية 1910 مستجيبة لمعظم المطالب التونسية، بحيث شكلت منذ إعلانها دعامة هامة للمطالب التونسية خاصة وأنها أعطت لتونس الملكية الكاملة للخط القوافلي المؤدي الى ضاحية غدامس وملكية نقاط مياه منتصر،خشم الهاوية، ونصف آبار منطقة زار ومشيقيق، وقد كان لهذه المعطيات تأثير واضح في تغيير مسار التفاوض حول الحدود بين تونس والجزائر في الصحراء وظهور رؤية واضحة للجانب التونسي حول مطالبه الصحراوية[2]، وعلى الرغم من محاولات الحكومة الفرنسية في الجزائر رسم الحدود الجنوبية مع تونس "لبئر رومان" الا ان اللجنة لم تجتمع بعد ذلك، وكانت آخر محاولة تعود الى تاريخ 1949[3]، ونظرا لانشغال دول المغرب العربي آنذاك بالنضال ضد التواجد الاستعماري بالمنطقة، فلم تكن مسألة الحدود مطروحة آنذاك، أما بعد سنة 1956 وما عرفته من اتساع موجة التحرر، والتي شملت كل من المغرب وتونس، فقد تغيرت الاهتمامات بين فترة النضال وبين فترة بناء الدولة الوطنية.

4. المغرب العربي بعد 1956: من وحدة الكفاح الى تكريس القطرية

اشتركت الأقطار المغاربية الخمسة في كفاح مشترك ضد الاحتلال الفرنسي والاسباني والإيطالي، عكس الشعور بالمصير المشترك الذي ولد الكفاح المشترك ضد المحتلين وسياستهم، مثلما كشف عن التطور التاريخي الموحد لأبناء المغرب العربي في اطاره العربي والإسلامي[4].

يرى المفكر المغربي محمد عابد الجابري أنه أثناء فترة الكفاح الوطني والتحريري كانت فكرة المغرب العربي لا تتحدد إلا بالسلب: انها كانت تعني الانفصال عن فرنسا واسترجاع السيادة الوطنية وتأكيد الهوية العربية الإسلامية، ونظرا الى الحواجز التي اقامتها فرنسا بين الأقطار الثلاثة منذ احتلالها للجزائر، ونظرا كذلك الى ربطها لكل قطر على حدة بالمركز، فلقد سارت الأمور في المغرب العربي بصورة جعلت فكرة "الوحدة" تعني أولا وقبل كل شيء وحدة النضال، اما الهدف القريب والمباشر فكان استرجاع الدولة القطرية وبناءها أو إعادة بنائها وتأكيدها[5]، فإلى أي مدى ساهم الاتجاه نحو القطرية في ظهور المشاكل الحدودية؟

1.4 شعار الوحدة في خدمة القطرية وظهور مشكلة الحدود:

ان وحدة مجتمع المغرب العربي الجغرافية والسياسية والاجتماعية كانت سلاحه في مواجهة التدخل الأجنبي، ولذلك جرى تفتيتها عن طريق رسم حدود لها وإقامة كيانات، فرضت على شعب المنطقة في ظل ظروف غير طبيعية[6]، فالحديث عن مفهوم الوحدة يجرنا الى ما قاله

---

(1) فاتن المشيشي، ضبط الحدود التونسية الجزائرية بين 1881 و1962 دلالات التحييز الفرنسي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الاولى، تونس، 2008-2009، ص 121.

(2) فاتن المشيشي، المرجع السابق، ص 119، 121

(3) نور الدين عسّال، المرجع السابق، ص 04.

(4) محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، ط01، بيروت، 2014، ص 08.

(5) محمد عابد الجابري، اشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 91-92

(6) عبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية، دارالبصائر، الجزائر، 2011، ص 253.

المفكر المغربي محمد عابد الجابري، الذي ذكر بأن تاريخ الكفاح الوطني في الأقطار العربية اتجه بفكرة "الوحدة" الى خدمة نقيضها الدولة القطرية، بعثها وبلورتها وترسيمها، نعم كان هناك بعد أيديولوجي يطفو من حين لآخر على ساحة الخطاب النهضوي العربي ليعطي لمفهوم "الوحدة" مضمونا مستمدا من وحدة التاريخ واللغة أحيانا، ومن وحدة المصير والطموحات حينا آخر، وكان هذا في المشرق خاصة.

أما في المغرب العربي فقد كان مفهوم الوحدة قبل سنة 1956 يستقي مضمونه الأيديولوجي من تأكيد الهوية العربية الإسلامية لشعوب شمال افريقيا ضد محاولات السياسة الاستعمارية فصل المغرب العربي عن المشرق العربي، وهكذا فبينما كان مفهوم الوحدة يستقي مضمونه الأيديولوجي في المشرق من الاتجاه عموديا الى الماضي أو المستقبل أو اليهما معا، كان المفهوم نفسه في المغرب العربي يستقي مضمونه الأيديولوجي من الاتجاه افقيا الى الارتباط بالمشرق تأكيدا للانفصال عن فرنسا[1].

ويضيف الجابري بأن مفهوم الوحدة يتحدد داخله في الاغلب الاعم بالآخر، وهما بنقيض الوحدة على صعيد اللغة الذي يعبر عنه بالتجزئة، ان الوحدة في بلدان المشرق كانت تعني انفصال العرب عن العثمانيين، ولكن لا كولايات، أما بلدان المغرب العربي فذات وضع خاص، وعليه فإن ما كان يتحدد به ذلك الشعار بالمشرق لم يكن موجودا في بلدان المغرب العربي، ان شعار الوحدة قد طرح في المشرق في افق التحرر من الدولة العثمانية، أما في المغرب العربي فإن شعار وحدة المغرب العربي قد طرح في العقد الأول من القرن العشرين من اجل التحرر من الاستعمار[2]، إذا فالوعي الفردي والجماعي تبلور دوما بالنسبة للآخر الذي هو المستعمر، وعليه نستنتج أذن؛ اننا كنا متوحدين لأن الاخر كان يوحدنا، ومنطق الوحدة وكبت التعدد كان شيئا تفرضه الظروف النضالية الوطنية العامة التي كانت تحكم الفترة الماضية[3].

أما بعد الاستقلال فيرى العديد من الباحثين على غرار الباحث عبد الملك خلف التميمي أن استخدام شعار الوحدة في المشرق والمغرب العربي كان لخدمة مشروع الدولة القطرية، ومن أبرز ما قاله حول ذلك: "يتحدثون عن الوحدة ويكرسون الإقليمية والحدود بين الأقطار العربية"[4]، وكان للمشكلات الحدودية البينية اثرها في ابراز المشكلات السياسية، فضلا عن اختلاف الأيديولوجية السياسية والاقتصادية بين اقطار المغرب العربي، وقاد ذلك التباعد والاحتراب أحيانا، وكل ذلك كان يصب في النهاية للدفاع عن القطرية وخوفها من فقدان استقلاليتها في ظل العمل الاتحادي المطلوب[5]، فإلى أي مدى تنطبق هذه الفكرة على تونس بعد استقلالها سنة 1956؟.

2.4 تونس ما بعد 1956: مساعي استكمال السيادة الترابية:

عرفت تونس بعد استقلالها بتاريخ 20 مارس 1956 عدة محطات هامة تمحورت جلها حول تثبيت النظام السياسي بزعامة الحزب الحر الدستوري الجديد، وتحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد، والاستقلال شيئا فشيئا عن قيود الاقتصاد الفرنسي، ولم تشغل السياسة الداخلية الحكومة التونسية عن تحقيق السيادة الترابية للبلاد التونسية خاصة من ناحية الجنوب الغربي باتجاه الجارة الجزائر التي كانت تشهد آنذاك أوج ثورتها التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي.

مما لاحظناه أثناء الاطلاع على الفترة التي تلي إعلان الجمهورية في تونس بتاريخ 25 جويلية 1957، وتنصيب الحبيب بورقيبة رئيسا على البلاد[6]، هو تعدد مواضيع الخطب الأسبوعية التي كانت يلقيها هذا الاخير، والتي تمحورت ايضا حول المطالب الحدودية التونسية

---

(1) محمد عابد الجابري ، المرجع السابق، ص 92

(2) نفسه، ص 89-90.

(3) مركز الدراسات العربية المتوسطية، "نحو تأسيس فكرة المغرب العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 01، 1987، ص 10.

(4) عبد الملك خلف التميمي ، المرجع السابق، ص 201-202.

(5) محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 381-382.

(6) للمزيد حول موضوع انتقال تونس من الملكية إلى الجمهورية ودور الحبيب بورقيبة في ذلك انظر: الصافي سعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الريس للكتب والنشر، تونس، ط 01، 2000، ص 218-224.

التونسية مع كل من ليبيا والجزائر، وما هو ما يمكن فهمه بأن ملف الفضاء الصحراوي التونسي آن الأوان لطرحه والمطالبة به، لكن الامر ليس بهذه السهولة، فضبط الحدود تسبب في اثارة مشاكل عديدة أهمها "حصن سان « fort Sant »، أين تكمن حقيقة هذا الخلاف الحدودي؟ وفيما تجلت نظرة كل طرف إليه؟ وهل نجحت مساعي الرئيس الحبيب بورقيبة في ضمه لأملاك الدولة التونسية ؟.

5. حصن سان وتوابعه: بين المطالب التونسية والرفض الفرنسي

عندما حصلت تونس على استقلالها، وهي تفتقر الى الموارد الطبيعية، قبلت على مضض بوضعها كدولة متواضعة في المغر ب العربي، ورأت بالتحديد الجنوبي لأراضيها الذي يفصلها عن المناطق النفطية التي تستفيد منها كل من الجزائر وليبيا مسالة غير عادلة بالأساس، فالاتفاقية الفرنسية العثمانية بتاريخ 09 ماي 1910 أوصلت حدودها مع ليبيا حتى الحد 233، وبالضبط عند "قرعة الهامل" على مسافة خمسة عشر كيلومترا جنوبي غدامس، بينما الاتفاقية الفرنسية التونسية في العام 1955، التي منحتها الاستقلال الذاتي الداخلي رسمت الحدود على الحد 220 ليس بعيدا عن فور سانت[1].

على اثر نشبت المعركة التي وقعت بين الجيشين التونسي والفرنسي في منطقة "رمادة" بالجنوب التونسي خلال شهر ماي 1958 والتي قدمت تونس على اثرها شكوى الى مجلس الأمن، قبلت فرنسا بموجب الاتفاقية الموقعة يوم في 17 جوان 1958 بإجلاء كافة قواتها عن البلاد التونسية في أجل محدود باستثناء قاعدة "بنزرت" وقد شرعت في انجاز ذلك فعلا يوم الخميس 26 جوان 1958[2].

اللافت للانتباه هو المرحلية التي سطرتها الحكومة التونسية في التعامل مع حل المشاكل الداخلية، بدءا بالسعي لتقليص نسبة التواجد الفرنسي في تونس وانتهاء بطرح مشكلة الحدود كخطوة أخيرة نحو استكمال السيادة المبتورة عنوة حسب الرئيس بورقيبة، ولئن تم الجلاء الفرنسي عن الجنوب في النهاية إلا ان اختلاف الرؤى حول "حصن سان"[3] بين فترة 1957-1958، نتيجة تضارب حجج كل طرف، بدليل ما تبينه المقالات المنشورة بالصحف التونسية عامة، على غرار جريدة الصباح، وكذا الوثائق الارشيفية التابعة للمصلحة التاريخية لجيش البر « Service Historique de l'armée de Terre »، فيما تمثلت الحجج المقدمة من الجانب التونسي؟ وهل الدلائل التي اعتمد عليها كانت كافية لترجيح الكفة صالحه؟

1.5 الحجج التونسية:

سعت تونس بعد استقلالها الى تجميع مجموعة من الوثائق المؤكدة لحقوقها على المنطقة الشرقية والغربية للصحراء من مكتب وزارة الشؤون الخارجية، كالتقارير والوثائق المكتوبة التي خلفها عدد من المؤرخين، الجغرافيين، المستكشفين، الاثنوغرافيين، كانوا قد توغلوا في جزء من الصحراء بالذهاب الى اقصى الجنوب التونسي، وقد كان حرص الحكومة التونسية على تجميع الوثائق نابعا من خوفها من تلاشي الحدود بسبب الانفتاح الذي خلفته العولمة التي هي بمثابة استعمار جديد يلغي الجغرافيا والتاريخ معا، ذلك ان رأس المال يبحث عن أفضل الفضاءات للاستثمار فتحولت لأجله جغرافيا الدول[4].

---

(1) رضا مالك، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962، تر: فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت، ط 01، 2013، ص 193-194.

(2) نبيل الخمير، ضبط الحدود الصحراوية بين تونس المستقلة والجزائر الفرنسية 1956-1962، مذكرة شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس 01، 1997-1998، ص 21.

(3) للاطلاع على مخطط "حصن سان" الوارد ضمن وثائق وثائق المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي انظر الملحق 02.

(4) شذى بنعلي، مفهوم الحد الصحراوي بين تونس والجزائر 1954-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس، 2014-2015، ص 79.

يكمن الخلاف الحدودي بين تونس والجزائر بالضبط حول النقطة الحدودية التي تحمل علامة 233، وهو الامر الذي نستشفه من خطب بورقيبة المتعلقة بمسألة الفضاء الصحراوي والجلاء عن بنزرت والجنوب[1] خلال العديد من الرسائل التي توجهها تونس الى السلطات الفرنسية بالجزائر، بضرورة مراجعة بعض أجزاء الحدود المشتركة بين البلدين بمنطقة الصحراء باتجاه الجنوب[2].

الجدير بالذكر؛ فقد تفاعلت جريدة الصباح التونسية[3] على غرار باقي الصحف التونسية مع العديد من الخطب والتصريحات خاصة التي ادلى بها الرئيس الحبيب بورقيبة حول الحدود الصحراوية بين الجزائر وتونس، على سبيل المثال لا الحصر نورد خطابه بتاريخ 05 فيفري 1959، والذي أشار فيه الى المطالب التونسية مع الجارتين ليبيا والجزائر، ومما قال فيه "أيها المواطنون أرى من واجبي ان اطرق في حديث اليوم موضوعا له أهميته البالغة لما له من المساس بالدولة وكيانها ووجودها الجغرافي، يتعلق بالحدود الجنوبية الشرقية والغربية، سواء التي تقوم بيننا وبين الجارتين الشقيقتين ليبيا[4] والجزائر، ويرتبط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بالمنطقة الواقعة بين الحدين، والتي تمثل حصة تونس في الصحراء، لأن الحدود تقف على أبواب الصحراء"[5].

وفي هذا المعنى تقريبا صرح في مناسبة أخرى بأن ما آلت اليه حدود تونس الحالية كانت نتيجة اتفاق الفرنسيين في جنوب تونس والجزائر، وقد كانت حجة الحبيب بورقيبة حول هذه المطالب ان "تخطيط الحدود الصحراوية بين الصحراء وجنوب تونس قد تم قديما بشكل مبهم وقابل للجدل"[6]، بدليل ما أوردته "الصباح" على لسان الحبيب بورقيبة الذي ذكر قائلا: "... وهذه الحدود لما دخلت الجيوش الفرنسية الفرنسية لم تكن لا محالة مضبوطة، لكن عندما ننظر الى خريطة افريقيا الشمالية نجد تونس وكأنها فصلت عن الصحراء، وعلقت كأنها مشنوقة ! وقد قطعت الحدود الجنوبية التونسية نتيجة لاتفاق الضباط الفرنسيين للمكاتب الاهلية بالجنوب التونسي ونظرائهم الضباط الفرنسيين بالجنوب الجزائري"[7].

---

(1) للمزيد راجع الكتيب المتواجد بالمركز الوطني للتوثيق في العلبة رقم 30 والخاصة بأحداث بنزرت، تحت عنوان: الحبيب بورقيبة معركة الجلاء عن بنزرت والجنوب من 5 فيفري 1959 إلى 17 جويلية 1961، منشورات كتابة الدولة للاخبار والسياحة، د ت.

(2) محمد رضوان، المرجع السابق، ص 137.

(3) جريدة الصباح: هي صحيفة سياسية إخبارية يومية أصدرها السيد الحبيب شيخ روحه – يوم الخميس 11 ربيع الثاني 1370 المواقف لفاتح فيفري 1951، في اربع صفحات من الحجم الكبير (555مم X 230 مم) وتبلغ مساحتها المطبوعة (510 X 395 مم) أي (112 X 88) مقسمة افقيا على 06 أعمدة عرض كل واحد منها سم–، حيث ظهرت في ست صفحات، وسرعان ما ارتفع العدد الى ثمان صفحات، فيومية "الصباح" مثلت منعرجا جديدا في تاريخ الصحافة التونسية، فإخراجها كان عصريا وجذابا، نظرا لما امتازت به من وضوح ورزينة برزت باستعمال اللون الأحمر، وهاتان الميزتان لم يعتدها قراء الصحف العربية، وخاصة قراء الزهرة والنهضة، كما كان توجهها مغاربيا، وقد أعلنت عن ذلك حتى قبل صدورها بواسطة منشور وزعه الحزب الدستوري، وهو ما يمثل بحد ذاته خطا سياسيا واضحا، وخطة اعلامية متكاملة، وابتداء من العدد 1573 بتاريخ 01 فيفري 1957 اختارت الصباح لنفسها تسمية جريدة "المغرب العربي" – لسان القومية والحركات التحررية بشمال افريقيا– عندما احتفلت بالذكرى السادسة لتأسيسها، فجريد الصباح وإن كانت تفتخر بأنها سوف تبقى للأجيال القادمة سجلا للحركة الوطنية في تونس، فإنها تعتز أيضا بانها سوف تكون كذلك بالنسبة للحركات التحررية في المغرب العربي، للمزيد انظر: محمد مأمون العباسي، جريدة الصباح عشرون سنة كفاح، رسالة لنيل الدراسات العليا في الصحافة، معهد الصحافة وعلوم الاخبار، الجامعة التونسية، تونس، جوان، 1972، ص 17، 18، 19، 60.

(4) تم ضبط الحدود التونسية الليبية في 09 ماي 1910 بين الجانب الفرنسي كممثل عن الجانب التونسي وإيالة طرابلس العثمانية، للمزيد حول فحوى هذه الاتفاقية راجع الوثائق التابعة للمصلحة التاريخية لجيش البر، والمحفوظة بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر:

S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, « Convention de Délimitation des Frontières Entre La Tunisie et La Tripolitaine », 19 Mai 1910.

(5) الصباح، "مشكلة حدودنا الصحراوية التي تجاهلتها فرنسا"، العدد 2017، 06 فيفري 1959، ص 01.

(6) معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 197–198.

(7) الصباح، "انشاء مراكز للجيش على الحدود التونسية الليبية"، ع 1633، 12 أفريل 1957، ص 04.

من خلال هذا التصريح تتضح جليا التصورات التونسية لقضية الحدود، فالطرف التونسي اتحج على ما وقع من اتفاقيات في الماضي كانت السبب في حرمان تونس من بعض أراضيها الجنوبية الغربية والشرقية، مستندا لوثيقة تم توقيعها من طرف السلطات الفرنسية في تونس والجزائر سنة 1901، والتي ضبطت فيها الحدود التونسية الجزائرية حتى بئر الرومان.

وحري بالذكر أنه وبمناسبة الرحلة التي قادت الرئيس بورقيبة الى الجنوب، استغل هذا الاخير الفرصة محاولا الاتجاه نحو حصن سان، لكنه لم يكد يصل حتى ثار خلاف مع السلطات الفرنسية بالجزائر حول تسليم توابع هذا الحصن لتونس (البئر الارتوازية والمطار) وهل هي اصلا ضمن التراب التونسي أو تابع للتراب الجزائري، الامر الذي دفع بورقيبة الإمساك عن الرحلة[1].

وعلى اثر ذلك واستنادا على الوثائق والملفات التي تمتلكها الحكومة التونسية طالبت هذه الأخيرة بضرورة تسليم الحصن بجميع توابعه من بئر ومطار، فتسليم الحصن فقط لتونس دون ملحقاته امر غير مجد، ومن الوثائق التي تحتج بها الحكومة التونسية نجد برقية سرية مرسلة من طرف وزير الدفاع الفرنسي الى الحاكم العام بتاريخ 24 جوان 1958، مفادها ان هناك وثيقة سرية أرسلت من طرف وزير الداخلية التونسي، مرسلة لمحافظي المنطقة والتي أشار فيها الى اعتبار حصن سان منطقة تابعة للجنوب التونسي، ورغم ان المنطقة الحدودية بين الجزائر وتونس لم يتم الاتفاق عليها نهائيا إلا ان السلطات الفرنسية في تونس تعتبر منذ "لويس سان" انها دون شك توجد بالتراب التونسي[2]، وهي الفرضية التي تعتمد عليها تونس[3]، والتي تثبت من خلالها تواجد حصن سان ضمن الأراضي التونسية[4].

اللافت للانتباه استناد الحكومة التونسية على الوثائق الفرنسية التي تحصلت عليها غداة الاستقلال والتي تثبت من خلالها أن اتفاقيات الحدود التي ابرمت أنذاك، تم الالتفاف عليها من طرف الإدارة الاستعمارية في الجزائر، ولعل أبرز الأدلة التي تتحجج بها تونس هي الندوة الخاصة بالمسألة الحدودية، والتي عقدت سنة 1933[5]، حيث أوردت جريدة الصباح في افتتاحيتها بعض ما جاء فيها، فكتبت تقول: "ان الحدود التونسية الجزائرية ما تزال مضبوطة بصورة وقتية طبقا لنتائج الندوة التي عقدت سنة 1933، وقد جاء الحد الذي تم الاتفاق عليه لفائدة تونس لا لفائدة الافتراضات التي قدمتها إذ ذاك سلط الجزائر"[6].

الجدير بالذكر ان الحكومة التونسية اعتبرت قاطني المنطقة تابعين لها منذ "لويس سان"، وعليه فالمنطقة بدون شك تابعة للفضاء التونسي، وذلك استنادا على اتفاقية 01 جويلية 1924[7]، والتي بموجبها تم انشاء قوات إضافية في الجنوب التونسي في المنطقة الواقعة جنوب غدامس، وعلى هذا الأساس تم انشاء برج سان[8].

فالجانب التونسي يرى ان حصن سان يدخل ضمن نطاق اقليمه السياسي، ويرفض بالتالي قيام السلطات الاستعمارية الفرنسية بوضع يدها عليه وضمها الى مستعمرتها الجزائر خلال ظروف الثورة التحريرية، فهل رضخت الإدارة الاستعمارية للحجج التاريخية التي اقرتها الحكومة التونسية، ام كان لها رأي آخر حول هذه المسألة؟.

---

(1) الصباح، "مشكلة حدودنا الصحراوية ..."، المصدر السابق، ص 01.

(2) S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Document N° 45, « la Poste de Fort-Saint », 18 juin 1958.

(3) للمزيد حول فحوى الوثيقة الارشيفية راجع الملحق 03.

(4) S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, « au Sujet Poste de Fort-Saint», 24 Juin 1958.

(5) بعد الزيارة التي قمنا بها إلى تونس العاصمة لاحظنا توفر محتويات الندوة في الارشيف الوطني التونسي، لكن نظرا لحساسية موضوع "الحدود" بين البلدين لم يسمح لنا بالإطلاع عليها.

(6) الصباح، "رأي فرنسي حول حدود تونس الصحراوية"، ع 1634، 13 أفريل 1957، ص 01، 04.

(7) S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, « au Sujet Fort-Saint », 19 juin 1958.

(8) للاطلاع أكثر على الأدلة التاريخية التي تستند عليها الحكومة التونسية لإثبات تواجد "حصن سان" ضمن أراضيها انظر الملحق 04.

2.5 حجج السلطات الاستعمارية بالجزائر:

اعتبرت فرنسا ان الحدود الجنوبية التونسية مع ليبيا تنتهي عند الناظور رقم 220 المسمى ببرج سان[1]، فبالعودة الى أرشيف المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي « S.H.A.T »، نجد تقرير سري ممضى من طرف الحاكم العام في الجزائر انذاك، بتاريخ 14 مارس 1957، تحت عنوان "المجال الجوي لحصن سان"، يطلب فيه من الجنرال "بريني أدريان"، إعادة القاعدة الجوية لحصن سان الى الطرف الفرنسي بالجزائر، مستند الى مراسلة سابقة من طرف وزارة الدفاع الوطني المؤرخة ب07 مارس 1957، والتي تثبت تبعية المجال الجوي لحصن سان للجانب الجزائري[2] كما أكدت الخارجية الفرنسية بأن مطالب السيد بورقيبة بخصوص تغيير الحدود تتعلق بأقاليم لا يمكن الطعن قانونيا في تحديدها[3].

كما كان للسفارة الفرنسية بتونس رأي في القضية، حيث اعتبرت أن طرح قضية الحدود الغربية مع الجزائر في هذا الوقت الذات لا يخدم الدولة التونسية بدليل ما ذُكر بجريدة الصباح التونسية، التي كتبت تقول: "ويبدو ان الطعن في الحدود التونسية الجزائرية في هذه الجهة لا يمكن إلا أن تعاكس المصالح التونسية"[4]، أما بخصوص قضية حصن سان فأردفت قائلة بأنه يترتب عن هذا التخطيط أن برج فورسان قائم على الحدود بالذات، بينما المطار الذي أحدث على بعد 1500 متر في غربي البرج يوجد في التراب الجزائري[5].

الجدير بالملاحظة ان الإدارة الاستعمارية ترى حسبها ان رسم الحدود بين تونس والجزائر قد تم حسمها على الشكل الذي يحفظ حقوق تونس دون نقصان[6]، واعتبرت بأن الأدلة التي تقدمت بها السلطات التونسية الممثلة في الرئيس بورقيبة بها غير صحيحة[7]، كما واعتبرت السلطات الفرنسية ان اتفاقيات الاستقلال الداخلي 1955 قد ضبطت الحدود الفاصلة بين تونس والجزائر بصفة واضحة ليس فيها لبس أو غموض[8] وهو أمر لا يحتاج الى شرح وتعديل[9]، مستندة الى جملة من الوثائق السرية المتوفرة لديها، إضافة الى التعليمة التي حررها العقيد "تورترا Tortrat" رئيس مصلحة المسائل الاهلية بتونس بتاريخ 28 فيفري 1955، لكون هذه المصلحة تدرس بعمق مسألة الحدود استنادا الى الأرشيف المحصل عليه من مختلف الوزارات[10].

---

(1) محمد الصالح الدحماني، "دور الجيش في استكمال السيادة الوطنية 1956-1963"، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول: استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، المنعقد بتونس أيام 4 و5 و6 ماي 2006، منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس 2010، ص 197.

(2) للمزيد حول هذا التقرير السري انظر:

S.H.A.T, Bobine N° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Document N° 35, Lettre au Sujet de « Terrain D'aviation de Fort-Saint », 14 Mars 1957.

(3) الصباح، "حكومة باريس تنكر في عناد حقنا في الأراضي المقتطعة من حدودنا"، ع 2024، 14 فيفري 1959، ص 01.

(4) الصباح، "رأي فرنسي..."، المصدر السابق، ص 04.

(5) للاطلاع على ما أوردته "الصباح" بخصوص رأي الاوساط المأذونة بالسفارة الفرنسية بتونس حول قضية حصن سان انظر الملحق 05.

(6) Le Monde 14 Aout 1957 .

(7) S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Document N° 57, « La crise de Fort-Saint », 13 Mai 1958.

(8) نبيل الخمير، المرجع السابق، ص 28.

(9) اعتبرت جريدة الصباح التونسية ان الاستناد على اتفاقية الحكم الذاتي المبرمة 1955 فيما يخص قضية الحدود لا يستند على أساس صحيح، لأن الاتفاقية استنفدت اغراضها وأصبحت غير ذات موضوع، على اعتبار أن اتفاقيات الاستقلال الداخلي هذه التي تشير اليها فرنسا لم تضبط الحدود بين تونس والجزائر، وإنما اشارت الى المراكز التي بقيت فيها مسؤولية الامن بيد السلطات العسكرية الفرنسية سواء بالجنوب أو الشمال، للمزيد انظر: الصباح، " مشكلة حدودنا الصحراوية ..."، المصدر السابق، ص 03.

(10) S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Document N° 50, « Frontière Algéro-Tunisienne et Terrain D'aviation de Fort-Saint », 07 Mars 1957.

الحديث عن مدى أهمية المنطقة بالنسبة للسلطات العسكرية الفرنسية نستشفه من برقية سرية بعنوان "حصن سان"، مرسلة للجنرال "روستان" بتاريخ 19 جوان 1958، من خلال مضمونها اتضح لنا مدى أهمية المنطقة –الصحراوية –بالنسبة للإدارة الاستعمارية التي عملت كل ما في وسعها الى منع الطرف التونسي من اثبات احقيته في المناطق الحدودية المتنازع عليها[1]، ففي برقية سرية مرسلة الى سفيرها بتونس بتاريخ 14 مارس 1957، أقرت وزارة الدفاع الفرنسية في بأن الحدود الجزائرية التونسية جنوب بئر الرومان هي مؤقتة وليس لها بعد عالمي[2]، بل تمثل فاصلا فقط بين حدود كل من ليبيا وتونس والجزائر[3].

الواضح من خلال الحجج الفرنسية الآنفة الذكر ان السلطات الاستعمارية الفرنسية ليس لها أي فائدة عسكرية في التخلي عن حصن سان حتى ولو خرجت من تونس[4]، وذلك نظرا لما يمثله الحصن من حضور عسكري فرنسي مهم في المنطقة[5]، لذلك عمدت وزارة الدفاع الممثلة في قائد الاركان الفرنسي الى ارسال عدة برقيات سرية، الى ممثلي السلطات الفرنسية في كل من تونس والجزائر جاءت جلها حول موضوع إلحاق "حصن سان" بالعميد الحربي للمناطق الصحراوية التابعة للجزائر[6]، فهل كانت الأدلة المقدمة من طرف السلطات الاستعمارية بالجزائر كافية للحفاظ على هذا الموقع الهام؟

3.5 مصير حصن سان:

بالرغم من كل تلك الحجج الفرنسية إلا أن تونس عرفت كيف تصل الى حل بخصوص قضية حصن سان، حيث استغلت مع بداية 1959 تسوية بعض الاتفاقيات مع فرنسا لتطرح مسألة فض الأملاك الدولية بين الطرفين، –وعلى رأسها مشكلة حصن سان– كشرط لإنهاء التوقيع على الاتفاقيات، وهو ما أكسب القضية انفراجا لصالح تونس، باعتراف الجانب الفرنسي بحق تونس في الحصن والمطار والبئر بعد أن كان منكرا لذلك[7]، منهيا بذلك جدلا طالما وتر العلاقات التونسية الفرنسية.

والحق أنه؛ بالرغم من تخلي الجانب الفرنسي عن الحصن كاملا للسلطات التونسية الذي نتج عنه امضاء اتفاقية الأملاك الدولية بين الطرفين، إلا ان كتابة الدولة للشؤون الخارجية التونسية وجهت في 24 جانفي 1959 كتابا يتضمن تحفظات تونس في خصوص الحدود

---

(1) S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, « au Sujet Fort...».

(2) S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Document N° 1721, Télégramme N° 652 « La Frontière Entre l'Algérie et La Tunisie au Sud de Bir Roman », 14 Mars 1957.

(3) وهو ما توضحه البرقية السرية المرسلة الى قائد الأركان الفرنسي بتاريخ 08 افريل 1958 بأن الوثائق التي بحوزة الإدارة الفرنسية تبين ان ترسيم الحدود الجزائرية التونسية في منطقة حصن سان لم يتم بنصوص رسمية، بحيث تم الاتفاق حول نقط تقاطع بين الحدود التونسية الليبية والجزائرية التونسية فقط، والتي لحددت بوضوح في مجال رقم 221 الواقعة على بعد 2كم جنوب حصن سان، للمزيد انظر:

S.H.A.T, Bobine n° 437 « la Poste… » , op.cit, 18 juin 1958.

(4) S.H.A.T, Bobine n° 437, « Frontière Algéro-Tunisienne... », op.cit, 07 Mars 1957.

(5) منذ 1956 طالب الحبيب بورقيبة رئيس الحكومة التونسية آنذاك بجلاء القوات الفرنسية التي لازالت مرابطة بالبلاد، غير ان فرنسا كانت تريد المحافظة على قوتها لأطول مدة لحماية مصالحها المتبقية بالبلاد ولتضييق الخناق على الثورة الجزائرية، فتعددت عند ذلك المظاهرات في صفوف التونسيين للمطالبة بجلاء القوات الفرنسية لمنع اعتداءاتها على القرى الحدودية التونسية المحاذية للجزائر وكان الاعتداء على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958 اخطر هذه الاعتداءات.

(6) S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, « Rattachement du Poste de Fort-Saint au Commandant Militaire des Territoires du Sud », 15 Janvier 1958.

(7) الحبيب بورقيبة، خطب – مشكلة الحدود التونسية وصحراء تونس 05 فيفري 1959، ج 08، كتابة الدولة للإعلام، تونس 1958–1959، ص 140، 141.

على اعتبار ان تسليم الحصن والمطار والبئر لا يعني الاعتراف من الجانب التونسي بوقوف الحد في تلك النقطة[1]، فالقضية حسب الرئيس بورقيبة مازالت الى الان قائمة فيما يتعلق بضبط حدود تونس من الناحية التي تفصلها عن ليبيا، أو التي تفصلها عن الجزائر[2].

نفهم من خلال المراسلة الموجهة من طرف كتابة الدولة للشؤون الخارجية التونسية، وكذا العديد من التصريحات التي أدلى بها الرئيس الحبيب بورقيبة في خطبه الاسبوعية ان لتونس احقية في مناطق أكثر عمقا في نحو الجنوب مع الجزائر لا يمكن السكوت عنها، وهو ما ينذر بتطور النزاع الحدودي وتعدد اطرافه مستقبلا خاصة بعد اكتشاف أهمية البترول بالصحراء الجزائرية المحاذية للحدود التونسية، وبروز الى الواجهة ما انذاك يسمى بالمسألة البترولية، والتي استدعت في النهاية تدخل جبهة التحرير الوطني.

6. خـــــاتمة:

بناء على ما تقدم ذكره في هذا البحث استخلصنا مجموعة من النتائج نعرضها في النقاط الآتية:

- ✓ شهد المغرب العربي عامة كفاحا مشتركا ضد الاحتلال الفرنسي عكس الشعور بالمصير المشترك الذي ميز نضال بلدانه، خاصة بين تونس والجزائر اللذان عرفا قمة التضامن، وذلك نظرا لعامل الجوار الذي لعب دورا كبيرا في دعم الثورة التحريرية.
- ✓ عرفت البلاد التونسية بعد استقلالها سنة 1956 سياسة الاتجاه نحو القطرية لبناء الدولة الفتية وتوطيد دعائمها، واستكمال سيادتها الترابية، الامر الذي أدى إلى طرح آنذاك مسألة ترسيم الحدود الصحراوية مع الجزائر، التي تعد واحدة من أبرز القضايا الشائكة التي شهدتها المنطقة المغاربية، فظهور المطالب التونسية في تلك الفترة تجلت مسبباته آنذاك في العديد من الظروف الداخلية التي تعيشها تونس المستقلة حديثا، حيث ساهمت تلك الظروف في دفع الحكومة التونسية داخليا الى اتخاذ خطوات على المستوى الاقتصادي ضد سيطرة الاستعمار لحماية الاقتصاد التونسي، وعلى المستوى السياسي طالبت بجزء من الحدود الغربية مع الجزائر لاستكمال السيادة التونسية، الذي اصطدم بعدة عقبات لعل ابرزها حول أحقية تبعية حصن سان.
- ✓ شهدت مسألة "حصن سان" نزاعا بين الجانب التونسي والطرف الفرنسي بالجزائر حول تبعية الحصن هل هو اصلا ضمن التراب التونسي أو تابع للتراب الجزائري، وإن استندت الحجج التونسية على جملة من الاتفاقيات الموقعة من طرف السلطات الفرنسية في تونس والجزائر، والتي تثبت توقف الحدود التونسية الجزائرية حتى بئر الرومان، ورغم الأدلة التاريخية المقدمة من طرف السلطات التونسية إلا أن الإدارة الفرنسية بالجزائر تمسكت بالحصن وتوابعه معتبرة بان اتفاقيات الاستقلال الداخلي الموقعة مع تونس سنة 1955 قد ضبطت الحدود الصحراوية بين تونس والجزائر.
- ✓ الطريف في القضية هو استناد كلا الجانبين الى نفس الوثائق التي تثبت أو تنفي تبعية الحصن لأي منهما، فوثائق المصلحة التاريخية لجيش البر «S.H.A.T» احتوت على العديد من الاتفاقيات أبرمت سنوات 1910، 1924، 1933، والتي تراها حكومة تونس المستقلة خير دليل على تبعية الحصن، بينما اعتبرت السلطات الاستعمارية أن ما توصلت إليه الاتفاقيات لا يعدو حدودا ثابتة، وإنما هي مؤقتة وليس لها بعد عالمي، لكن مع بداية 1959 استطاع الجانب التونسي كسب القضية لصالحه، فاتحا أمامه مطالب جديدة لترسيم ما تبقى من الحدود الصحراوية مع الجزائر، وهو ما جعله يصطدم هذه المرة بجبهة التحرير الوطني.

7. قائمة المصادر والمراجع:

1 -برابح محمد الشيخ، " التطور التاريخي للحدود الجزائرية (المغرب الأقصى وتونس نموذجا)"، مجلة دراسات وابحاث، ع 27، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جوان 2017، ص 26.

(1) الحبيب بورقيبة، معركة الجلاء عن بنزرت والجنوب...، المصدر السابق، ص 08.

(2) الحبيب بورقيبة، خطب – مشكلة الحدود التونسية وصحراء تونس...، المصدر السابق ص 141.

2 –الحبيب بورقيبة معركة الجلاء عن بنزرت والجنوب من 5 فيفري 1959 إلى 17 جويلية 1961، منشورات كتابة الدولة للاخبار والسياحة، تونس، د ت، ص 08.

3 –الحبيب بورقيبة، خطب – مشكلة الحدود التونسية وصحراء تونس 05 فيفري 1959، ج 08، كتابة الدولة للإعلام، تونس 1958–1959، ص 140–141.

4 –الحسين السباعي، "اتفاقيتا 1901 و1902 بين المغرب وفرنسا حول قضايا الحدود الجزائرية المغربية"، المجلة التاريخية المغاربية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ع 119، جوان 2005، ص 59، 63، 65.

5 –رضا مالك، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962، تر: فارس غصوب، دار الفارابي، بيروت، ط 01، 2013، ص 193–194.

6 –شذى بنعلي، مفهوم الحد الصحراوي بين تونس والجزائر 1954–1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، تونس، 2014–2015، ص 79.

7 –الصافي سعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الريس للكتب والنشر، تونس، ط 01، 2000، ص 218–224.

8 –الصباح، "انشاء مراكز للجيش على الحدود التونسية الليبية"، 1633، 12 أفريل 1957، ص 04.

9 –الصباح، "حكومة باريس تنكر في عناد حقنا في الأراضي المقتطعة من حدودنا"، ع 2024، 14 فيفري 1959، ص 01.

10 – الصباح، "رأي فرنسي حول حدود تونس الصحراوية"، ع 1634، 13 أفريل 1957، ص 01، 04.

11 – الصباح، "مشكلة حدودنا الصحراوية التي تجاهلتها فرنسا"، العدد 2017، 06 فيفري 1959، ص 01.

12 – عبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقية، دارالبصائر، الجزائر، 2011، ص 253.

13 – فاتن المشيشي، ضبط الحدود التونسية الجزائرية بين 1881 و1962 دلالات التحييز الفرنسي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الاولى، تونس، 2008–2009، ص 121.

14 – محمد الصالح الدحماني، "دور الجيش في استكمال السيادة الوطنية 1956–1963"، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول: استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، المنعقد بتونس أيام 4 و5 و6 ماي 2006، جامعة منوبة، تونس 2010، ص 197.

15 – محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، منشورات افريقيا الشرق، المغرب 1999، ص 39.

16 – محمد عابد الجابري، اشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 91–92.

17 – محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر الاستمرارية والتغيير، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط 01، 2014، ص 08.

18 – معمر العايب، مؤتمر طنجة المغاربي دراسة تحليلية، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 197–198.

19 – نبيل الخمير، ضبط الحدود الصحراوية بين تونس المستقلة والجزائر الفرنسية 1956–1962، مذكرة شهادة الدراسات المعمقة في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس 01، 1997–1998، ص 21.

20 – نور الدين عسَّال، "تونس ومسألة الحدود مع الجزائر اثناء الثورة التحريرية 1954–1962"، مجلة افاق فكرية، ع 08، أكتوبر 2018، ص 04.

قائمة المصادر والمراجع باللغة الاجنبية:

1- Le Monde 14 Aout 1957 .

2- S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Document N° 1721, Télégramme N° 652 « La Frontière Entre l'Algérie et La Tunisie au Sud de Bir Roman », 14 Mars 1957.
3- S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Note sur « La Frontière Algéro-Tunisienne dans Les Territoires du Sud », 28 février 1955.
4- S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, « au Sujet Fort-Saint », 19 juin 1958.
5- S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, « au Sujet Poste de Fort-Saint», 24 Juin 1958.
6- S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, « Rattachement du Poste de Fort-Saint au Commandant Militaire des Territoires du Sud », 15 Janvier 1958.
7- S.H.A.T, Bobine N° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Document N° 35, Lettre au Sujet de « Terrain D'aviation de Fort-Saint », 14 Mars 1957.
8- S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Document N° 45, « la Poste de Fort-Saint », 18 juin 1958.
9- S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Document N° 50, « Frontière Algéro-Tunisienne et Terrain D'aviation de Fort-Saint », 07 Mars 1957.
10- S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Document N° 57, « La crise de Fort-Saint », 13 Mai 1958.
11- S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, « Convention de Délimitation des Frontières Entre La Tunisie et La Tripolitaine », 19 Mai 1910.

الملحق رقم 01: مخطط حصن سان كما تبينه وثائق المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي[1]

(1) S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Fiche au Sujet « Fort-Saint », 19 juin 1958.

الملحق رقم 02: من الوثائق السرية التابعة لأرشيف المصلحة التاريخية لجيش البر الفرنسي والخاصة بقضية النزاع حول حصن سان بين الإدارة الاستعمارية بالجزائر والحكومة التونسية[1].

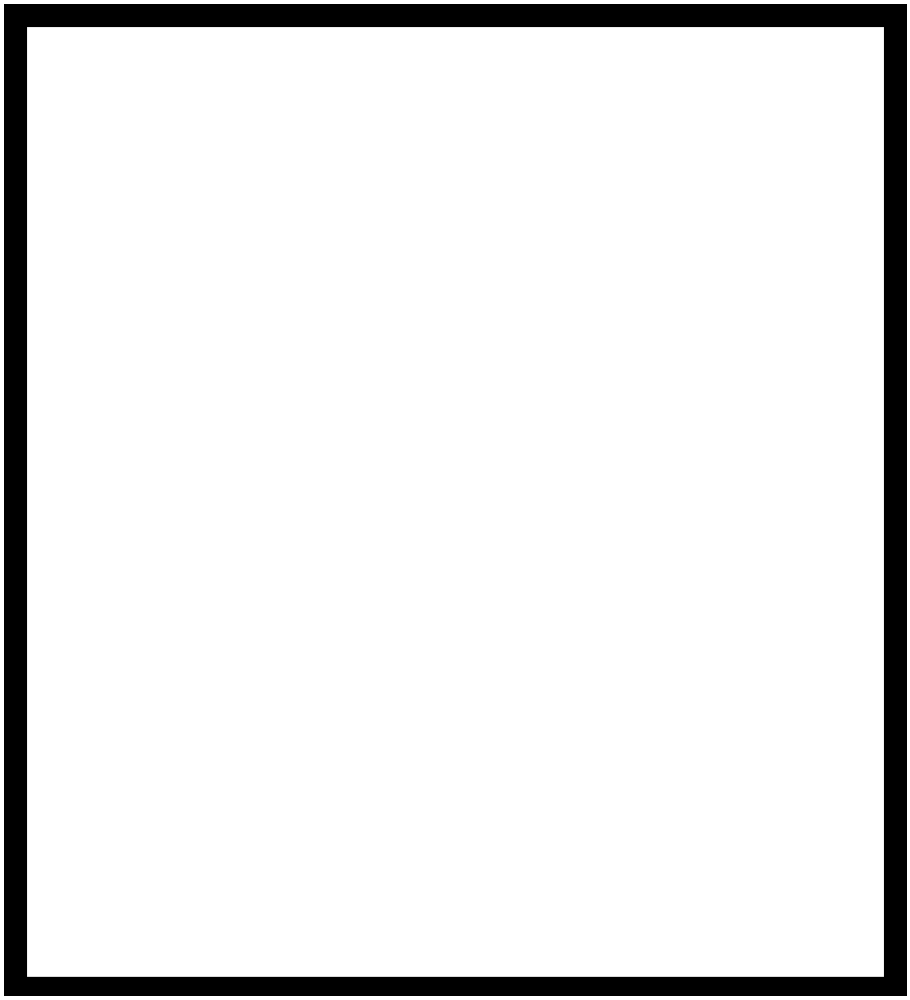

(1) S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Fiche au Sujet « Poste de Fort-Saint», 24 Juin 1958.

الملحق رقم 03: جانب من الأدلة التاريخية التي تستند عليها الحجج التونسية لإثبات تبعية "حصن سان" للأراضي التونسية[1]

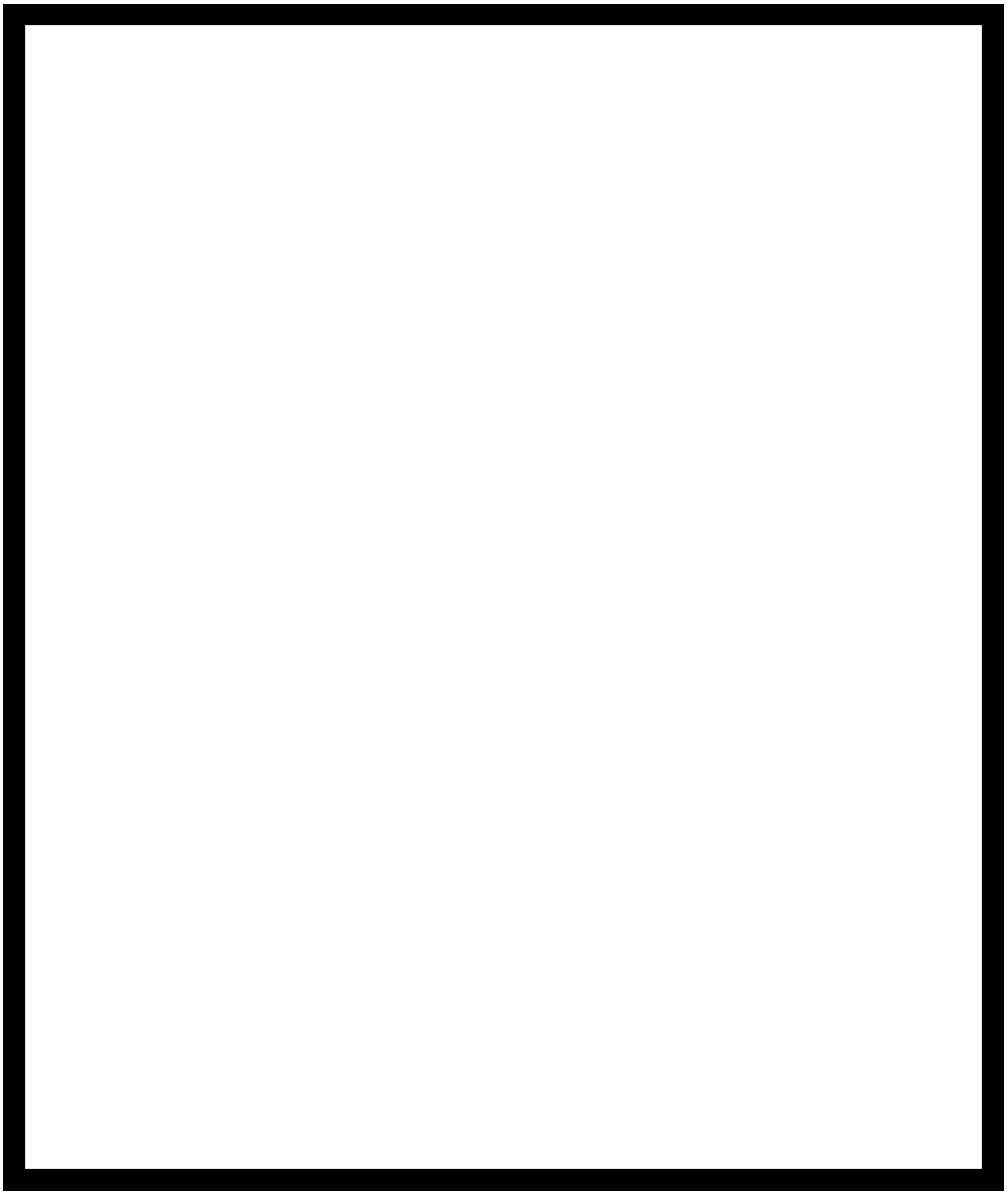

(1) S.H.A.T, Bobine n° 437, Carton 2H 237, Dossier 01, Fiche au Sujet « Fort-Saint », 19 juin 1958.

الملحق رقم 04: موقف السفارة الفرنسية من قضية "حصن سان" من خلال جريدة الصباح التونسية[1]

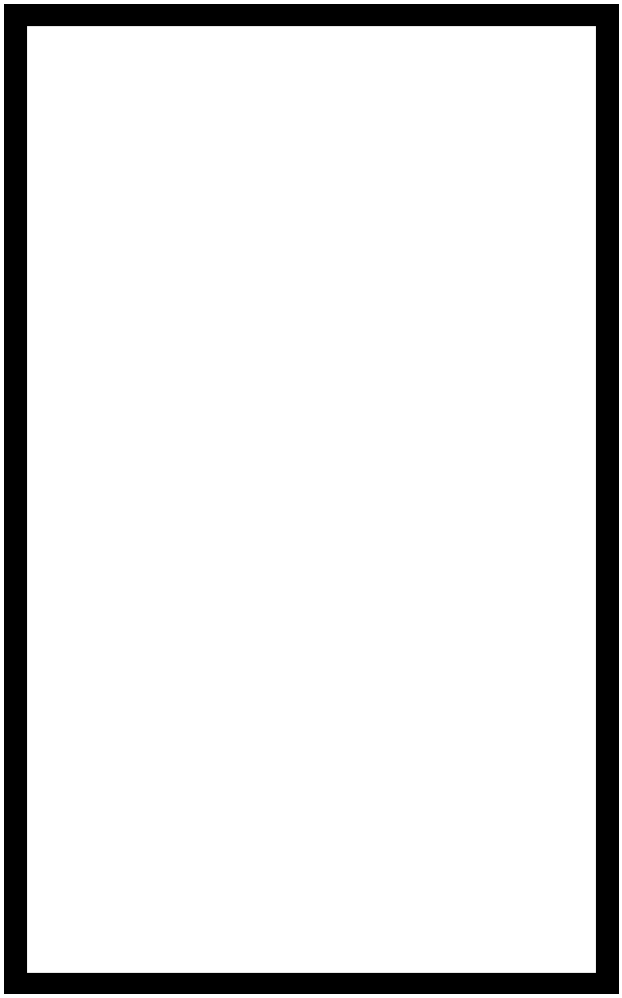

(1) الصباح، "رأي فرنسي حول حدود تونس الصحراوية"، ع 1634، 13 أفريل 1957، ص 01، 04.